احتفالات المصريين بذكرى انتصارات أكتوبر بين رئيس مسجون وآخر منتخب

حسني مبارك

د.محمد مرسي

القاهرة ـ د.ب.أ: احتفل المصريون أمس بالذكرى الـ 39 لانتصارات حرب أكتوبر، وهي الأولى في عهد الرئيس د.محمد مرسي أول رئيس مدني منتخب، وسط حالة من عدم الرضا بسبب تردي أوضاعهم المعيشية والاقتصادية واستمرار أزمات مواد الوقود التي ما تكاد تختفي حتى تظهر من جديد، وعدم وضوح الرؤية الأمنية خاصة في سيناء، مسرح عمليات حرب أكتوبر.

وشهدت الاحتفالات بانتصار أكتوبر في مصر هذا العام الكثير من المفارقات لعل أبرزها وجود الرئيس السابق محمد حسني مبارك، الذي شارك في حرب أكتوبر على رأس القوات الجوية وراء أسوار سجن طرة (جنوب القاهرة) بعد ادانته في قضايا قتل المتظاهرين، فيما يجلس على مقعده رئيس مدني منتخب لأول مرة في تاريخ مصر هو د.محمد مرسي الذي ينتمي الى حزب الحرية والعدالة الذراع السياسية لجماعة الإخوان المسلمين، وهو سجين سابق في عهد مبارك.

ومن المفارقات ايضا، ان القوات المصرية التي كانت في مثل هذا اليوم قبل 39 عاما تخوض معارك طاحنة في مواجهة القوات الإسرائيلية، وجدت نفسها اليوم في مواجهة جماعات متشددة على نفس مسرح عمليات حرب أكتوبر.

وانتهز الرئيس د.مرسي الاحتفال بذكرى حرب أكتوبر لتكريم الرئيس المصري الأسبق محمد أنور السادات صاحب قرار حرب أكتوبر 1973، حيث استقبل أرملته وأبناءه ومنح اسم الراحل السادات قلادة النيل، كما منح اسم المرحوم الفريق سعد الشاذلي رئيس هيئة أركان القوات المسلحة المصرية في حرب أكتوبر أيضا قلادة النيل تقديرا لدورهما في الحرب.

لقد حكم القضاء على مبارك (84 عاما) في الثاني من يونيو الماضي في أول محاكمة لحاكم في تاريخ مصر بالسجن المؤبد لمسؤوليته عن قتل متظاهرين خلال ثورة 25 يناير 2011 التي أطاحت به.

وشهد الرئيس د.مرسي لأول مرة احتفالية تنظمها القوات المسلحة أمس باستاد القاهرة في هذه المناسبة بحضور القوى السياسية والحزبية والمجتمعية والشبابية، وسط انتقادات له بسبب عدم وفائه بالوعود التي قطعها على نفسه والتزم بتحقيقها خلال فترة المائة يوم الأولى من حكمه والتي أوشكت على الانتهاء.

وتولى د.مرسي سدة الحكم في 30 يونيو الماضي في أعقاب منافسة شرسة مع رئيس الوزراء الأسبق أحمد شفيق حيث أعلنت اللجنة العليا للانتخابات فوز د.مرسي بفارق ضئيل بنسبة حوالي 51,7٪ من إجمالي الأصوات الصحيحة.

ويواجه د.مرسي تحديات كبيرة في التعامل مع الأمراض القديمة في مصر، مثل الركود الاقتصادي والفقر والبطالة المتزايدة والتعليم والأمية فضلا عن المطالب الفئوية والانفلات الأمني خاصة في سيناء.

واتفق خبراء مصريون متخصصون على أن التحدي الاقتصادي، من أهم وأبرز التحديات التي تواجه الرئيس د.مرسي والحكومة خاصة أن هناك معضلات كبرى تشمل «الدين العام» و«عجز الميزان التجاري المزمن» و«اختلال العلاقة بين الادخار والاستثمار» إضافة إلى ضرورة المسارعة بـ «إعادة عجلة الإنتاج للدوران مرة أخرى» في أسرع وقت.

ويسعى د.مرسي وهو سياسي ينتمي الى جماعة الاخوان المسلمين وأول رئيس مدني لمصر يأتي عبر انتخابات حرة إلى بسط سلطته خاصة بعد إطاحته بالمشير حسين طنطاوي وزير الدفاع السابق وسامي عنان رئيس الأركان وقادة المجلس العسكري الذي تولى إدارة الأمور بعد تنحي الرئيس السابق حسني مبارك.

وجاءت الإطاحة بالقادة العسكريين البارزين بعد هجوم مسلح في الخامس من أغسطس الماضي على موقع عسكري للجيش المصري في مدينة رفح بوسط سيناء أسفر عن مقتل 16 جنديا وضابطا مصريا، أعقبه قيام القوات المسلحة المصرية بحملة أمنية، وصفت بأنها الأضخم منذ حرب عام 1973، لمداهمة البؤر التي تتحصن فيها عناصر الجماعات التكفيرية والإجرامية.

وتعد سيناء منطقة شبه منزوعة السلاح بموجب معاهدة السلام التي وقعتها القاهرة مع تل أبيب عام 1979، وهي المعاهدة التي التزم د.مرسي باحترامها أكثر من مرة.

واستخدمت القوات المسلحة المصرية خلال عملية «تطهير سيناء» طائرات هليكوبتر ومعدات عسكرية ثقيلة ومتطورة بالشريط الحدودي في سيناء لأول مرة منذ ما يقرب من 30 عاما.

ويسود جدل كبير حول جدوى وفعالية هذه الحملة الموسعة التي لاتزال مستمرة على من يعتقد أنهم متشددون إسلاميون، رغم تعهد الرئيس د.مرسي، بعد هجوم رفح، بفرض السيطرة الأمنية على سيناء.

وفرض ملف حماية المسيحيين في سيناء نفسه على خطاب الرئيس خلال لقاء جماهيري موسع عقده بمدينة العريش أمس الأول، وهو ملف جديد إذا ما قورن بغيره من الملفات الشائكة في شبه الجزيرة التي تعاني الفوضى الأمنية منذ نحو 18 شهرا، بالإضافة إلى شكاوى مواطنيها من إهمال الدولة لهم.

وقال د.مرسي، في زيارته الثالثة لمدينة العريش: «أمنكم أمننا ونحن ملتزمون بحمايتكم وحماية كل مصري يعيش على أرض مصر» في إشارة الى المسيحيين.

وألقى الرئيس د.مرسي أمس كلمة بمناسبة احتفالات أكتوبر باستاد القاهرة بمدينة نصر (شرق القاهرة).

عشرات المصريين يتضامنون مع مبارك في ذكرى انتصارات أكتوبر

القاهرة ـ يو.بي.آي: نظم عشرات المصريين امس وقفة تضامنية مع الرئيس السابق حسني مبارك امام سجن مزرعة طرة حيث يتواجد الأخير لتنفيذ حكم قضائي بالسجن المؤبد.

وطالب المتضامنون الذين تجمعوا امام سجن مزرعة طرة لعدة ساعات بالافراج الصحي عن مبارك نظرا لانه احد اهم قادة حرب اكتوبر 1973 وقائد الضربة الجوية في الحرب ومراعاة لتقدم عمره وحملوا صورا له ولافتات تأييد ومطالبة بالافراج عنه.

ورددوا هتافات «هو مبارك عمل ايه.. 6 أكتوبر شاهدة عليه» و«يا مبارك يا حبيب الشعب.. برضه حتفضل جوه القلب»، وهتافات ضد الاعلام الرسمي الذي تجاهل مبارك لخروجه من السلطة.

وتأتي تلك الوقفة متزامنة مع احتفالات مصر بالذكرى الـ 39 لانتصارات اكتوبر التي قاد خلالها الرئيس المصري السابق محمد حسني السيد مبارك سلاح الجو.

يشار الى ان الدائر الخامسة بمحكمة جنايات القاهرة قضت في 2 يونيو الماضي بالسجن المؤبد على مبارك (84 عاما) لادانته بقتل والشروع بقتل 946 واصابة اكثر من 3 آلاف خلال احداث ثورة 25 يناير 2011 التي اطاحت بالنظام السابق.

.. و«قيادي إخواني» سابق: لا نستطيع أن ننكر دور «مبارك» في الحرب

أكد القيادي الاخواني د.محمد حبيب ان ذكرى حرب السادس من اكتوبر تستعيد الروح التي انهت اليأس والعار التي خلفتهم نكسة 67، وقال: «الاحتفال بذكرى نصر اكتوبر العظيم هو استعادة للروح التي هزمت اليأس في داخلنا وغسلت العار الذي لطخ وجوهنا في يونيو 67».

وقال النائب السابق للمرشد العام لجماعة الاخوان المسلمين من خلال حسابه الشخصي على موقع التواصل الاجتماعي (تويتر): نصر اكتوبر العظيم في 73 سبقته ومهدت له حرب الاستنزاف، كما وجه التحية والتقدير للشهيد عبدالمنعم رياض.

وطالب حبيب بعدم نسيان دور القادة العسكريين لحرب اكتوبر المجيدة، وقال: اظن اننا لا نستطيع ان ننكر دور السادات، واحمد اسماعيل والشاذلي والجمصي ومبارك وعشرات غيرهم.

مصريون يحتفلون بذكرى نصر أكتوبر باختراق مواقع إلكترونية إسرائيلية

قام مجموعة من الهاكرز المصريين امس باختراق عدد من «السيرفرات» التي تخدم مواقع إسرائيلية ووضعوا على الشاشة الرئيسية صورة الجنود الاسرائيليين الأسرى خلال حرب أكتوبر 1973.

وقد اعلن فريق «الهاكرز المصريين» «egypt team hakar» في ساعة مبكرة من صباح امس عن قيامه باختراق «سيرفرين» خاصين بشركة معروفة بدعمها للمواقع الاسرائيلية والهولندية، وقام بوضع صورة رفع العلم المصري على أرض سيناء وصورة الجنود الإسرائيليين الأسرى، ووضعوا رسالة باللغة العبرية «سوف تعيش مصر حرة مستقلة إلى الابد، واليوم نحتفل بنصر اكتوبر العظيم، وسوف نفسده عليكم.. تحيات الشعب المصري».

المرشحة لرئاسة حزب «الإخوان»: لا أخشى العريان والكتاتني

د.عصام العريان

د.سعد الكتاتني

القاهرة ـ سي ان ان: قالت د.صباح السقاري، المرشحة لرئاسة حزب الحرية والعدالة، الذراع السياسية لجماعة الإخوان المسلمين، إن قرارها بالترشح لرئاسة الحزب شخصي وسياسي، وانها لم تواجه معارضة لها من قيادات الجماعة، كما انها لم تستشر أحدا من الجماعة قبل اتخاذ قرارها.

وأوضحت د.السقاري انها لا تخشى من منافسة قيادات كبيرة في الجماعة مثل عصام العريان وسعد الكتاتني، كما تشعر بدعم المرشد العام د.محمد بديع، إذ ان كادرا نسائيا من الجماعة أصبح له دور سياسي داخل الحزب.

ورفضت د.السقاري ما يثار بأن ترشحها مجرد تمثيلية الغرض منها إضفاء شكل ديموقراطي على الحزب، وقالت إنها لا تقبل ذلك على نفسها، كما انها سحبت أوراق ترشحها لأنها تسعى إلى المنافسة بقوة على هذا المنصب.

وقالت د.السقاري إن قبول حزب الحرية والعدالة فكرة ترشح امرأة على رأس الحزب «مؤشر حسن» يصب في خانة أن جماعة الإخوان المسلمين، وممثلها حزب الحرية والعدالة، هي «فصيل إصلاحي»، وستظهر انتخابات رئاسة الحزب المقبلة من خلال المؤتمر العام مدى جدية عدد الأصوات التي ستحصل عليها مرشحة في مواجهة العناصر الأساسية بالحزب مثل الكتاتني والعريان.

وكشفت أن «الأخوات المسلمات» داخل جماعة الإخوان المسلمين يدعمنها ولا يعارضن ترشحها، رافضة الاتهامات الموجهة للبرلمانيات السابقات للحزب داخل مجلس الشعب بالوقوف ضد حقوق المرأة، كما أشارت الى أنها ستكون قريبة من حقوق المرأة وقضاياها.

وقالت د.السقاري إن فكرة ترشحها للرئاسة، في حال فوزها، تتوقف على تشاور الحزب وتبنيه لهذا الأمر، غير أنها أكدت أن ثقافة المصريين لا تتقبل وجود امرأة في سدة الحكم.

وبسؤالها حول ثقافة حزب الحرية والعدالة ومدى تقبل أعضائه لأن تقوده امرأة، قالت: «الشرع والشريعة والمرجعية الإسلامية لا تمنع المرأة من الحصول على حقوقها».

وانتقدت د.السقاري موقف الجمعيات النسائية والمنظمات الحقوقية للمرأة من ترشحها، إذ «لم تظهر أي تأييد لها، وهي التي تتحدث عن حقوق المرأة ليل نهار، في حين أنها امرأة مصرية تسعى للحصول على حقوقها السياسية داخل الحزب الذي تنتمي له»، على حد قولها.

وأدى ترشح د.السقاري لمنصب رئيس حزب الإخوان المسلمين إلى إثارة جدل واسع، إذ يرى البعض أنها مجرد تمثيلية تهدف لإظهار الحرية والعدالة في صورة حضارية بغرض إرضاء المراقبين في الداخل والخارج، لاسيما أن الحزب الحاكم لم يظهر المرأة بالصورة المرجوة في الفريق الرئاسي أو في مجلس الوزراء أو في الجمعية التأسيسية للدستور أو في مجلسي الشعب والشورى.

من جهتها، وصفت الناشطة الحقوقية بالمركز المصري لحقوق المرأة، نهاد أبوالقمصان، ترشح سيدة بمنصب رئيس حزب الحرية والعدالة بأنه «مجرد مسرحية هزلية من جماعة الإخوان أمام العالم الخارجي بغرض إثبات أنهم منفتحون ولا يوجد تمييز ضد المرأة، لأن هذا الأمر يناقض فكر الجماعة وقياداتها».

ودللت الناشطة الحقوقية على قولها إن شباب «الإخوان» طالبوا العام الماضي بأن تمثل المرأة بنحو 25٪ ضمن الهياكل التنظيمية للحزب، وهو أمر قوبل بالرفض من قيادات الجماعة، إذ يشترط على أي مرشحة في قوائم الحزب تقديم موافقة كتابية من الزوج، وكأن المرأة ليست لها أهلية.

وأضافت ان جماعة الإخوان ترفض أيضا تولي النساء مناصب داخل الهيئة العليا سواء في الجماعة أو الحزب أو مكتب الإرشاد، كما أن سيدات حزب الحرية والعدالة بمجلس الشعب المنحل، اللواتي تصدرن المشهد، تجاهلن نضال المرأة للحصول على حقوقها.

وقالت أبوالقمصان إنها وعددا من سيدات المجتمع المدني حاولن التحدث مع أخوات حزب الحرية والعدالة، ولكنهن دائما ما كن يعتذرن عن التواصل، حتى ان إحداهن انسحبت من برنامج تلفزيوني لمجرد إجرائها مداخلة هاتفية.

تسوية أزمة «النور» وعودة عبدالغفور رئيساً

أعلنت الهيئة العليا لحزب النور، الذراع السياسية للجماعة السلفية انتهاء ازمة الحزب بإعادة د.عماد عبدالغفور، الرئيس المقال، الى رئاسة الحزب، لحين انعقاد الجمعية العمومية الخميس المقبل، حيث سيتم انتخاب الهيئة العليا والرئيس الجديد للحزب نقلا عن تقرير لوكالة انباء الشرق الأوسط السبت.

وكان مجلس امناء الدعوة السلفية قد اجتماع بجبهة الاصلاح الموالية لعبدالغفور، وجبهة الهيئة العليا المخالفة له، ونجح في الصلح بينهما، بحسب صحيفة «الشروق» المصرية.

وأعلنت الهيئة العليا في بيان اصدرته عقب اجتماعها امس الأول الاتفاق على حل جميع المشكلات التي عصفت بالحزب في الآونة الأخيرة، بعودة عبدالغفور الى رئاسة الحزب، وتنازل الرئيس الحالي مصطفى خليفة عن منصب رئاسة الحزب مؤقتا، الى حين انعقاد الجمعية العمومية.

وقال نادر بكار عبر حسابه على موقع «تويتر» ان الجميع اتفق على استكمال انتخابات الحزب الداخلية، على ان تفصل لجنة الشيوخ في كل الشكاوى التي تقدم إليها بشأن الانتخابات.

صحيفة «الشعب» تعود بعد توقف 12 عاماً

القاهرة: قررت هيئة مكتب المجلس الأعلى للصحافة في مصر، إعادة إصدار صحيفة «الشعب» لسان حال حزب العمل المتنازع عليه قضائيا بعد توقف 12 عاما بقرار أمني من نظام الرئيس السابق حسني مبارك، واستقبل صحافيو الشعب هذا القرار بفتور.

وشمل القرار دفع رواتب العاملين من محررين وإداريين لمدة عام وتسوية تأمينات الصحافيين بالجريدة منذ إغلاقها وحتى اليوم ومخاطبة وزارة المالية لصرف زيادة 200 جنيه على الرواتب الحالية. وأعرب الصحافيون في جريدة «الشعب» في بيان لهم عن «صدمتهم من النهج الذي يتبعه رئيس مجلس الشورى ورئيس المجلس الأعلى للصحافة د.أحمد فهمي في التعامل» مع قضيتهم.

وأوضح البيان أنه «رغم سقوط النظام البائد بكل رموزه، فإن د.أحمد فهمي استنسخ سياسات أسوأ من سلفه دون استحياء، وكأنه يستمد خبرته وشرعيته من مساجين طرة في إدارة شؤون الصحافة والصحافيين».

تقرير إخباري

الوقود والأمن في أعلى المؤشرات و56٪ من المواطنين يرون أن وضع المرور لم يتغير

تقرير حكومي: نتائج متواضعة لـ «خطة الـ 100 يوم» للرئيس مرسي

العربية.نت: أصدر مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء، تقريره الميداني لقياس وتقييم المحاور الخمسة في برنامج الـ 100 يوم للدكتور محمد مرسي، رئيس الجمهورية، وأكد فيه أنه عقب 60 يوما من تولي رئيس الجمهورية و30 يوما من تشكيل الحكومة، سجل المؤشر العام لتقييم خطة الـ 100 يوم الأولى حوالي 51,6 نقطة، متخطيا مستوى الحياد بأقل من نقطتين، وهو ما يشير إلى أن الإجراءات التي نفذت حتى الآن في خطة الـ 100 يوم الأولى لم تؤت ثمارها بشكل ملموس بعد. وسجل المؤشر العام على مستوى الأقاليم الجغرافية لتقييم خطة الـ 100 يوم الأولى أعلى قيمة للمحافظات الحضرية بنحو 54,7 نقطة، مقابل 52,4 نقطة للوجه البحري و48,9 نقطة للوجه القبلي. كما سجل المؤشر العام لرضا المواطنين عن برنامج الرئيس أعلى قيمة بنحو 59,8 نقطة، يليه المؤشر العام لأثر البرنامج بنحو 56 نقطة، وهو ما يشير إلى بدء شعور المواطنين بأثر البرنامج، في حين سجل المؤشر العام لإدراك المواطنين لإجراءات البرنامج أدنى قيمة بنحو 26,8 نقطة، وهو ما يشير إلى عدم معرفتهم بإجراءات البرنامج التي تنفذها الحكومة.

وحظي محور الوقود على أعلى تقييم من قبل المواطنين من بين المحاور الخمسة لبرنامج الرئيس، حيث سجل المؤشر العام لتقييم توافر الوقود حوالي 61,2 نقطة، يليه المؤشر العام لتقييم الوضع الأمني، حيث سجل حوالي 52,6 نقطة، وهو ما يشير إلى التحسن على مستوى هذين المحورين، في حين لم يشهد وضع الخبز المدعم تحسنا ملحوظا مقارنة بما قبل تولي الرئيس، إذ سجل المؤشر العام لتقييم الخبز البلدي المدعم في مصر حوالي 51,3 نقطة، وهو أعلى قليلا من مستوى الحياد، ولم يتخط تقييم المواطنين لحالة المرور مستوى الحياد، مما يشير إلى تراجع تقييم المواطنين لحالة المرور مقارنة بما قبل تولي الرئيس، حيث سجل المؤشر العام لتقييم المواطنين لحالة المرور حوالي 48,9 نقطة. ولم يتخط تقييم المواطنين لمستوى النظافة مستوى الحياد، مما يشير إلى تراجع تقييم المواطنين لمستوى النظافة، مقارنة بما قبل تولي الرئيس، حيث سجل المؤشر العام لتقييم مستوى النظافة حوالي 45,7 نقطة. وسجل مؤشر تقييم المواطنين لحالة المرور عقب 60 يوما من تولي الرئيس و30 يوما من تشكيل الحكومة نحو 48,9 نقطة، وهو ما يشير إلى عدم تحقيق برنامج الإصلاح المروري لأهدافه حتى الآن، حيث ساءت الأوضاع المرورية بعد تولي الرئيس مقارنة بالفترة السابقة على توليه، ويرجع ذلك إلى تدني قيمة مؤشر إدراك المواطنين للإجراءات والذي بلغ 36,7 نقطة، وهو ما يشير إلى عدم معرفة المواطنين بالإجراءات التي تم اتخاذها لعلاج مشكلات المرور.

تحسن طفيف في الأمن

وبقياس رضا المواطنين عن حالة المرور حاليا مقارنة بما قبل تولي الرئيس، أوضحت النتائج أن حوالي ثلث المواطنين (37,3٪) يرون أن الوضع الحالي للمرور أفضل من قبل، في مقابل نحو 56,3٪ من المواطنين يرون أن وضع المرور لم يتغير على الإطلاق.

وعن مؤشر تقييم الوضع الأمني، احتل محور الوضع الأمني المرتبة الثانية من حيث تقييم المواطنين، حيث سجل المؤشر العام لتقييم المواطنين للوضع الأمني نحو 52,6 نقطة، وهو ما يشير إلى وجود تحسن طفيف في مجال الأمن عقب تولي الرئيس، كما سجل المؤشر أعلى قيمة له في المحافظات الحضرية بلغت نحو 58 نقطة مقابل 52,5 نقطة في الوجه البحري و49,6 نقطة في الوجه القبلي، ويعود التحسن في الوضع الأمني من وجهة نظر المواطنين إلى ارتفاع رضاهم عنه، حيث سجل مؤشر رضا المواطنين عن الوضع الأمني نحو 74,8 نقطة، حيث أشار حوالي 62٪ من عدد المبحوثين أن الأمن أفضل في الوقت الحالي، مقارنة بما قبل تولي الرئيس، بينما أشار حوالي الثلث (31,9٪) أن الوضع كما هو لم يتغير مقارنة بالفترة التي قبل تولي الرئيس.

كما شهد مؤشر إدراك المواطنين للإجراءات الحكومية في مجال الوضع الأمني انخفاضا ملحوظا، ويرجع السبب في ذلك إلى أن النسبة الكبرى من المواطنين أفادوا بأن الإجراءات غير موجودة على الإطلاق، حيث أشار نحو 63,7٪ من المواطنين إلى عدم وجود دوريات ثابتة ومتحركة للشرطة على الإطلاق، كما أشار أكثر من 80٪ من المواطنين إلى عدم وجود لجان شعبية تتعاون مع الشرطة، بالإضافة إلى ذلك أفاد نحو 58,6٪ من المواطنين بعدم وجود كاميرات مراقبة في الأماكن الحيوية.

فترة أقصر في طابور الخبز

وسجل مؤشر تقييم المواطنين لوضع الخبز البلدي المدعم في مصر عقب مرور 60 يوما من تولي الرئيس نحو 51,3 نقطة، وهو ما يشير إلى وجود تحسن طفيف في وضع الخبز البلدي المدعم، مقارنة بما قبل تولي الرئيس، ويعود هذا التحسن في تقييم المواطنين لوضع الخبز البلدي المدعم إلى تخطي مؤشر تقييم المواطنين لأثر البرنامج مستوى الحياد «50 نقطة»، مسجلا نحو 52,8 نقطة، ويعود ذلك إلى انخفاض متوسط الزمن الذي يستغرقه المواطن في الانتظار في طابور الخبز للحصول عليه بحوالي 10,7 دقائق بعد تولي الرئيس مقارنة بما قبل.

كما أفادت الغالبية العظمى من المواطنين (85,9٪) بعدم تغير مستوى توافر الخبز البلدي المدعم بعد تولي الرئيس مقارنة بما قبل.

وجاء محور توافر الوقود والمنتجات البترولية الأفضل في التنفيذ بين برامج خطة الـ 100 يوم، حيث سجل مؤشر تقييم المواطنين لوضع الوقود نحو 61,2 نقطة ليرتفع عن مستوى الحياد بحوالي 11 نقطة، كما سجل المؤشر أقصى قيمة له في المحافظات الحضرية بنحو 70,3 نقطة، مقابل 67,3 نقطة في محافظات الوجه البحري، ونحو 50,1 نقطة في محافظات الوجه القبلي. ويرجع ارتفاع قيمة المؤشر إلى ارتفاع قيمة المؤشرين الفرعيين المكونين له، حيث سجل مؤشر رضا المواطنين عن وضع الوقود 65 نقطة، كما سجل مؤشر تقييم المواطنين لأثر برنامج الوقود 57,4 نقطة.

وأفاد التقرير بأن السبب وراء ذلك ارتفاع نسبة المواطنين الذين أشاروا إلى توافر البنزين بأنواعه والسولار في جميع المحطات لتصل إلى 39,6٪ في الفترة الحالية مقارنة بحوالي 25,2٪ قبل تولي الرئيس.

مشكلة القمامة

وجاء محور النظافة في المرتبة الأخيرة من حيث تقييم المواطنين لمحاور خطة الـ 100 يوم، إذ سجل المؤشر العام لتقييم مستوى النظافة حوالي 45,7 نقطة، ويشير انخفاض قيمة المؤشر عن مستوى الحياد إلى عدم تحسن مستوى النظافة عقب تولي الرئيس. ويرجع ذلك إلى بعض العوامل الإيجابية والسلبية، حيث أشار 63,3٪ من الأسر إلى عدم وجود أكوام قمامة بالشوارع التي يسكنون فيها في الوقت الحالي وترتفع هذه النسبة قليلا مقارنة بما قبل تولي الرئيس «61,1»٪، بينما أشار 79,5٪ من الأسر إلى عدم وجود صندوق قمامة بالقرب من محل إقامتهم في الوقت الحالي، ولم تتغير هذه النسبة مقارنة بما قبل تولي مرسي.

جدير بالذكر أنه تم الحصول على النتائج من خلال مسح ميداني لعينة من أسر عدد من المحافظات، وهي: القاهرة والإسكندرية والدقهلية والشرقية والغربية والبحيرة والجيزة والمنيا وسوهاج والأقصر بإجمالي 2760 أسرة، حيث جاء عدد الأسر بالعينة بالمحافظات الحضرية 600 أسرة و1080 أسرة في محافظات الوجه البحري و1080 أسرة بالوجه القبلي.